الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 28 أكتوبر 2021 م | 22 ربيع الأول 1443 هـ | الخميس | No. 4109

"العام" يرتفع 35.9 نقطة

«الأخضر» يزين مؤشرات البورصة.. والسيولة 83.04 مليون دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 35ر9 نقطة ليبلغ مستوى 7035ر08 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر51 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 615ر2 مليون سهم تمت عبر 20400 صفقة نقدية بقيمة 83 مليون دينار (نحو 265ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 36ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5954ر46 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 517ر8 مليون سهم تمت عبر 16271 صفقة نقدية بقيمة 48ر7 مليون دينار (نحو 155ر8 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 36ر2 نقطة ليبلغ مستوى 7598ر10 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر48 في المئة من خلال 97ر3 مليون سهم تمت عبر 4129 صفقة بقيمة نقدية بلغت 34ر2 مليون دينار (نحو 109ر4 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 40ر8 نقطة ليبلغ مستوى 6132ر69 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر67 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 314ر7 مليون سهم تمت عبر 8358 صفقة نقدية بقيمة 30ر7 مليون دينار (نحو 98ر2 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الإجمالية في البورصة بنهاية جلسة أمس نحو 615.22 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 20400 صفقة، حققت سيولة بقيمة 83.04 مليون دينار تقريباً.

وسجلت مؤشرات 11 قطاعاً ارتفاعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 6%، واستقر قطاعا الرعاية الصحة والمنافع عند الإغلاق، في حين غاب اللون الأحمر عن القطاعات.

وجاء سهم "لاند"، المُدرج حديثاً، على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع كبير نسبته 21.82 %، فيما تصدر سهم "صلبوخ" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 7.69 %.

وتصدر سهم "وطنية" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 6.55 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 2.38 %، بينما تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 58.01 مليون سهم مرتفعاً بنحو 2.62 %.

جلسة مرتفعة للبورصة

لتمويل مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية

"الصندوق الكويتي" يوقع اتفاقية بـ 4 ملايين دينار مع «الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية»

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الاربعاء مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اتفاقية منحة بقيمة أربعة ملايين دينار كويتي (نحو 13ر2 مليون دولار امريكي) لتمويل مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين العراق والكويت.

وقال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية مروان الغانم في تصريح صحفي على هامش التوقيع ان المشروع سيسهم في تقليص كميات وعدد فرص حدوث العواصف الرملية والترابية بنسبة 40 في المئة من اجمالي الرمال والاتربة التي تتساقط على دولة الكويت.

واضاف الغانم ان الاتفاقية ستساعد في تخفيف فرص حدوث العواصف من منطقتين في محافظتي (مثنى وذي قار) في العراق حيث انها تقع حوالي 250 كيلو متر شمال الحدود الكويتية والتي تؤثر مباشرة على الكويت وصولا إلى قطر.

واوضح ان المشروع يهدف إلى التعرف على المسببات الرئيسية التي تؤدي إلى تكون العواصف الرملية والترابية من النواحي المناخية والجيولوجية والكيميائية لحماية ورفع إمكانيات التكيف والصمود واستيعاب آثارها السلبية.

وذكر ان المشروع يتكون من أربعة عناصر أساسية وهي إعداد المؤشرات الفنية والاقتصادية والصحية ووثائق شراء المواد والخدمات وعقود التنفيذ والأعمال الميدانية ورصد ومتابعة وتحليل النتائج وتأمين استدامة المشروع.

وافاد ان الاتفاقية ستسهم في تحقيق مجموعة من اهداف التنمية المستدامة أبرزها الهدف ال 11 المعني بخلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة والهدف ال 13 المعني بتوسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والهدف ال 17 المعني بتعزيز الشراكات العالمية والتعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية.

جانب من توقيع الاتفاقية

من جهتها قالت وكيل الامين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي للبرنامج ميمونة شريف في تصريح مماثل ان الاتفاقية ستسهم في التقليل من العواصف الرملية العابرة للحدود وتأثيرها على المدن والصحة العامة للمواطنين الكويتيين والبيئة.

واضافت شريف ان المشروع سيسهم في اعادة تأهيل المناطق المتأثرة من العواصف الترابية والرملية بشكل مستدام والتخفيف من آثارها السلبية.

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الوكالة المنسقة لأنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الامم المتحدة كما انه مسؤول مع الحكومات عن تعزيز وتوطيد التعاون مع كافة الشركاء بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات الخاصة وغير الحكومية في تنفيذ اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة.

بهدف خلق بيئة أعمال استثمارية جاذبة

«أسواق المال» تطلق إستراتيجية التحول الرقمي

انفوغرافيك يوضح العناصر الرئيسية لاستراتيجية هيئة أسواق المال

في إطار سعي هيئة أسواق المال لتحقيق رؤيتها " أن تكون هيئة تنظيمية إشرافية رقابية رائدة ومتطورة تسعى إلى الارتقاء بأسواق المال في دولة الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين "، فقد عملت الهيئة بشكل مستمر إلى تقييم وتحسين أعمالها بهدف رفع كفاءة الأعمال وفعاليتها، انطلاقا من استراتيجية الهيئة الحالية (2018/2019-2022/2023) وتحديداً هدف الاستراتيجية الثاني عشر والذي ينص على "تطوير البناء المؤسسي وتنمية الموارد البشرية" فقد أطلقت الهيئة عدة مبادرات استراتيجية في إطار ذلك كانت أحدها مبادرة برنامج التحول الرقمي لهيئة أسواق المال، والتي جاءت منسجمة مع رؤية الدولة وأهداف خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة، وتلبية لمتطلبات الواقع المعاصر لتعدد التقنيات ووتيرة تطورها المتسارعة وأثر ذلك على أداء المؤسسات وبيئة الأعمال.

ويمثل البرنامج توجهاً استراتيجيا ورقمياً مهماً لهيئة أسواق المال يساهم في تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ /صباح الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه - وكذلك نحو تحقيق التوجهات الاستراتيجية التنموية للدولة والتي تسعى الى تحقيقها حتى عام 2035 كجزء من رؤية الكويت " كويت جديدة" وبالتحديد رؤية "تحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة"، كما يساهم أيضاً في مرتكزات خطة التنمية الوطنية وتحديداً ضمن الركائز "إدارة حكومية فعالة واقتصاد متنوع ومستدام ورأس مال بشري ابداعي". وقد بدأت لبنة البرنامج في ديسمبر 2019 حيث تم إطلاق برنامج التحول الرقمي لهيئة أسواق المال في ذلك الحين عن طريق تشكيل لجنة عليا تحت مسمى اللجنة التوجيهية لبرنامج التحول الرقمي لهيئة أسواق المال وتحديد مهامها واختصاصاتها، والتي جاءت أولى توصياتها بتشكيل فريق خاص من كوادر الهيئة معني بإعداد استراتيجية التحول الرقمي لهيئة أسواق المال، بحيث تكون الاستراتيجية هي المرجع الرئيسي لإطلاق مبادرات البرنامج وقياس تحقيقها لأهدافها.وقد قام الفريق بإعداد دراسة تفصيلية لمتطلبات إعداد استراتيجية التحول الرقمي شاملة التوصيات، وقد تضمنت الدراسة تقييم الهيئة من جانب الجاهزية الرقمية بالإضافة الى اجراء مقارنات معيارية مع عدد من المؤسسات المثيلة ضمن مجموعة مختارة من الدول بغرض الاطلاع على الممارسات المطبقة والدروس المستفادة من تلك التجارب، كذلك شملت الدراسة تحليلاً لجوانب القوة والضعف وتقييماً للبيئة الداخلية التقنية والبشرية، ومن ثم تحديداً للفجوات مابين الوضع القائم والطموحات، وصولا إلى التوصيات النهائية للخطوات التصحيحية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي للهيئة، والتي على ضوء مخرجاتها بدأ الفريق بالعمل على إعداد استراتيجية التحول الرقمي باتباع منهجية الأداء المتوازن Ba-lanced Scorecard للتخطيط الاستراتيجي.

وقد تم إطلاق استراتيجية التحول الرقمي لهيئة أسواق المال في أكتوبر 2021، وجاءت الاستراتيجية مبنية على 4 ركائز استراتيجية:

- إدارة فعالة للبيانات
- تجربة متكاملة لأصحاب المصلحة
- تفوق تشغيلي
- توجيه الموارد

و قد ضمت هذه الركائز 12 هدف مؤسسي و12 مؤشر قياس استراتيجي، يتم تحقيقهم من خلال 14 مبادرة رئيسية. وتتدرج هذه الأهداف والمؤشرات من المستوى المؤسسي إلى المستوى التنظيمي بـ 28 هدفاً فرعياً و34 مؤشراً للقياس وما يزيد عن 40 مبادرة فرعية، وقد تم تقدير المدد الزمنية لإنجاز المبادرات وتراتيبيتها ضمن خارطة طريق تمتد إلى سنة 2025. والتي يتحقق مع إكتمالها انتقال نموذج عمل الهيئة إلى نموذج يعتمد على التقنيات الرقمية بالكامل، بدءاً من تقنيات الميكنة والذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية. وتتطلع الهيئة من خلال إدارة التحول الرقمي عبر استراتيجية خاصة إلى تحقيق الاستغلال المدروس والموجه للاستثمار في هذه التقنيات بما يدعم دورها الرئيسي المنصوص عليه في قانون إنشائها، وبما يضمن مساهمتها في تحقيق رؤية الدولة 2035، وتحسين المؤشرات العالمية للدولة في هذا النطاق.

في إطار حرصها على التنمية المستدامة

«البترول الكويتية» توقع مذكرة تفاهم مع «موئل»

وقعت مؤسسة البترول الكويتية أمس الأربعاء مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) في إطار حرصها على التنمية المستدامة والسعي لتحقيق أهدافها.

وقال الرئيس التنفيذي للمؤسسة هاشم هاشم في كلمة له على هامش حفل التوقيع ان المذكرة تهدف إلى توفير إطار للتعاون يقوم من خلاله الجانبان بالعمل سويا للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأضاف انه سيتم تنفيذ مذكرة التفاهم داخل الكويت عبر التركيز على تعافي البيئة والحوكمة الحضرية ودعم القدرات فضلا عن الاندماج الاجتماعي وإدارة الخدمات الأساسية بما في ذلك الأنشطة الأساسية المرتبطة بمدن دولة الكويت.

وبين ان المذكرة تتضمن في بنودها تحديد برامج

هاشم: سيتم تنفيذ المذكرة داخل الكويت عبر التركيز على تعافي البيئة والحوكمة الحضرية ودعم القدرات

التعاون المشترك لتنفيذ مشاريع محددة تهدف لجعل مؤسسة البترول الكويتية نموذجا للمؤسسات المستدامة والقادرة على الصمود والعمل سويا من أجل تحسين الأداء البيئي لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة ودولة الكويت.

ولفت الى ان المذكرة تتضمن ايضا تقديم الاستشارات البيئية واستشارات الاستدامة ذات الصلة بمشاريع القطاع النفطي على نحو يحقق أهداف التنمية الحضرية المستدامة فضلا عن التعاون من أجل تنفيذ المشاريع البيئية الجديدة في القطاع النفطي وبما يؤدي إلى رفع سمعة الكويت إقليميا وعالميا.

وافاد ان المذكرة تتضمن التعاون في إعداد الدراسات لضمان تنفيذ الأغراض الأساسية من هذه المذكرة وبما يؤدي إلى "منع التصحر نهائيا" وتعزيز الوضع البيئي للمناطق المفتوحة في دولة الكويت وتأمين الاستدامة البيئية والعديد من الأنشطة المرتبطة بها في نطاق المدن ومنها مكافحة الزحف الرملي وتعزيز التخضير وزراعة النباتات الفطرية.

هاشم هاشم

ووقع المذكرة عن مؤسسة البترول الكويتية الرئيس التنفيذي هاشم هاشم فيما وقعها عن برنامج (موئل) المدير الإقليمي العربي لبرنامج المستوطنات البشرية عرفان علي بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) الوكالة المنسقة لأنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة كما أنه مسؤول مع الحكومات عن تعزيز وتوطيد التعاون مع كافة الشركاء بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات الخاصة وغير الحكومية في تنفيذ اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة والأخص الهدف ال11 المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.